وزارة البترول ترفع واردات الغاز الإسرائيلي إلى 1.35 مليار قدم يوميًا وتعمق ارتهان الطاقة للاحتلال

الأحد 9 أغسطس 2026 03:00 م

تسعى وزارة البترول المصرية إلى رفع واردات الغاز الإسرائيلي في مصر بنسبة 12.5 في المئة إلى 1.35 مليار قدم مكعبة يوميا خلال الصيف لتعويض تعطل سفينة تغويز وتفادي نقص إمدادات الكهرباء والصناعة

ويأتي هذا التوسع بينما تواصل إسرائيل حربها المدمرة وتفاقم المأساة الإنسانية في غزة ما يجعل شراء مزيد من غازها تمويلا غير مباشر لاقتصاد الاحتلال ويكشف انفصال القرار الرسمي عن الغضب الشعبي المصري

تراجع الإنتاج وفاتورة الاستيراد

بحسب المصدر المسؤول تحصل الشبكة القومية هذا الأسبوع على 1.2 مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز الإسرائيلي وستضيف الوزارة 150 مليون قدم لتعويض الكميات المفقودة بعد حريق سفينة إنرجوس وينتر في ميناء دمياط

وفي المقابل تمثل الإمدادات الإسرائيلية حاليا نحو 17 في المئة من استهلاك مصر البالغ قرابة 7 مليارات قدم مكعبة يوميا فيما ترفع الزيادة المتوقعة الحصة إلى 19 في المئة خلال ذروة الصيف

كذلك تستحوذ محطات الكهرباء وحدها على ما بين 55 و60 في المئة من الغاز المستهلك وهو ما يحول أي اضطراب في الواردات إلى تهديد مباشر للتيار الكهربائي وتشغيل المصانع والخدمات الأساسية

ومن جهة أخرى تعمل ثلاث سفن تغويز في موانئ سوميد وسونكر بينما خرجت السفينة الرابعة من ميناء دمياط مؤقتا رغم أن المنظومة العائمة تضخ نحو 2.7 مليار قدم مكعبة يوميا إلى الشبكة

وبحسب مدحت يوسف رئيس هيئة البترول الأسبق بدأ إنتاج الغاز المحلي التراجع منذ 2022 بفعل الانخفاض الطبيعي في الحقول العملاقة وفي مقدمتها ظهر بينما واصل طلب الكهرباء والصناعة والأسمدة ارتفاعه بلا توقف

وإزاء الخطاب الحكومي المتفائل يرى يوسف أن الاكتشافات الجديدة ما زالت محدودة وأن التنبؤات المعلنة غير مؤكدة علميا بما يدفع مصر إلى سنوات إضافية من الاستيراد ويحمّل الموازنة أعباء متصاعدة

لهذا يقدر يوسف قيمة واردات الغاز ومشتقات النفط بنحو 2.55 مليار دولار شهريا خلال النصف الأول من 2026 مقابل صادرات لم تتجاوز 2.3 مليار دولار بما يوسع عجز الميزان البترولي

وعليه لا تستطيع صادرات المنتجات البترولية والبتروكيماوية تعويض كلفة الغاز المستورد بالكامل حتى لو وفرت نقدا أجنبيا لأن ارتفاع فاتورة الطاقة يكشف ثمنا باهظا لتباطؤ تنمية الحقول المحلية وسداد مستحقات الشركاء

إمدادات قابلة للانقطاع

ويؤكد جمال القليوبي أستاذ هندسة البترول والطاقة أن اتفاق الغاز مع إسرائيل تجاري قابل للتوقف في أي لحظة ولا سيما مع التصعيد الإقليمي وهو تحذير يهدم صورة الإمداد المضمون التي تروجها الحكومة

ووفقا للقليوبي دفع تراجع الإنتاج خلال عامي 2023 و2024 مصر إلى تنويع التعاقدات واستقدام سفن تغويز لتلبية السوق غير أن هذا التحرك جاء بعد انكشاف العجز لا قبل تحوله إلى أزمة

بينما تمنح زيادة الأنابيب حلا أسرع وأقل كلفة من الغاز المسال فإنها تربط جزءا أكبر من الكهرباء والصناعة بقرار إسرائيلي يمكن تعليقه وقت الحرب أو استخدامه أداة ضغط على القاهرة

لكن تجربة توقف الحقول الإسرائيلية خلال جولات التصعيد أثبتت أن وصف العلاقة بالتجارية لا يلغي خطرها إذ اضطرت مصر إلى بدائل أغلى وتقليص إمدادات الصناعة واتخاذ إجراءات استثنائية لحماية شبكة الكهرباء

وعمليا يعني بلوغ الحصة الإسرائيلية 19 في المئة أن قرابة خمس الاستهلاك اليومي سيأتي من دولة احتلال تخوض حربا مفتوحة وهو مستوى اعتماد يناقض أبسط قواعد توزيع المخاطر وحماية المرافق الحيوية

فضلا عن ذلك تضع الزيادة المصانع المصرية أمام معادلة قاسية فإما استمرار الإنتاج بوقود مرتبط بإسرائيل وإما تحمل نقص الغاز أو كلفة الشحنات المسالة الأعلى سعرا بما يضغط على الأسعار والعمالة والصادرات

ومع ذلك تصف الوزارة الإجراء بالمؤقت بالتوازي مع تنمية الحقول وربط الاكتشافات الجديدة لكن العقود الممتدة والتوسعات المخططة في خطوط النقل تكشف أن الارتباط مرشح للتحول من معالجة موسمية إلى اعتماد هيكلي طويل

وبالتبعية تصبح أي أزمة أمنية في شرق المتوسط قابلة للانتقال خلال ساعات إلى البيوت والمصانع المصرية بينما تبقى تفاصيل الأسعار وشروط الطوارئ والضمانات بعيدة عن الرقابة العامة بما يفاقم أزمة الشفافية والمحاسبة

تنويع مكلف وهش

ويحذر الخبير الاقتصادي مصطفى بدرة من أن أثر إغلاق الحقول الإسرائيلية قد يكون محدودا على المدى القصير بفضل تعاقد مصر على شحنات من دول متعددة لكنه ربط الاطمئنان باستمرار البدائل وعدم إطالة الصراع

وعلى الجانب الآخر لا يعني تعدد الموردين استقلالا حقيقيا ما دام الإنتاج المحلي أقل من الطلب والفجوة تسدها سفن باهظة وخطوط عابرة للحدود إذ يظل المواطن ممولا للخلل عبر الأسعار والضرائب وتراجع الخدمات

وفي هذا الإطار توفر سفن التغويز مرونة فنية مهمة لكنها لا تلغي مخاطر الحريق والتوقف والصيانة ولا كلفة شراء الغاز المسال وشحنه وإعادته إلى حالته الغازية قبل ضخه في الشبكة القومية

ثم إن خروج إنرجوس وينتر كشف هشاشة الخطة نفسها فتعطل وحدة واحدة دفع الوزارة فورا إلى طلب مزيد من الغاز الإسرائيلي بدلا من وجود فائض محلي أو احتياطي تشغيلي قادر على امتصاص الصدمة

وبموازاة ذلك تسعى الحكومة إلى حماية إمدادات الصناعة لكنها تنقل المخاطر من نقص الوقود إلى كلفته ومن عطل فني في دمياط إلى تبعية مورد يستطيع وقف التدفق بقرار منفرد عند كل مواجهة

ومن ناحية أخرى لا تنفصل الأزمة عن سنوات من الوعود بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة قبل أن تتحول منشآت الإسالة والشبكات إلى أدوات لاستقبال الواردات بعدما تراجع إنتاج ظهر واتسعت فجوة الاستهلاك

وبناء على ذلك تبدو الزيادة اعترافا عمليا بفشل سياسة الاكتفاء التي روجت لها السلطة إذ أصبحت الكهرباء والصناعة مرهونتين بمزيج من الغاز الإسرائيلي والشحنات المستوردة مع فاتورة دولارية يتحملها اقتصاد مثقل بالديون

وأخيرا لا يكفي وصف الواردات بأنها مؤقتة لطمأنة المصريين فالمطلوب نشر العقود والأسعار وشروط الانقطاع وجدول استعادة الإنتاج المحلي وإخضاع القرار لرقابة مستقلة حتى لا يتحول أمن الطاقة إلى ورقة بيد الاحتلال